

الحمد لله

الجمهورية التونسية
الهيئة الوطنية للاتصالات
القضية : ع-337 عدد ٧
تاريخ القرار: 21 ديسمبر 2016

قرار أصدرت الهيئة الوطنية للاتصالات القرار التالي بين:

في شخص ممثلها القانوني الكائن مقره

المدعية: الشركة
الاجتماعي

من جهة

في شخص ممثلها القانوني الكائن مقره الاجتماعي

المدعى عليها: شركة

من جهة اخرى

بعد الاطلاع على عريضة الدعوى المقدمة من طرف
والمرسمة بدفتر القضايا تحت عدد 337 والمتضمنة تظلمها من تعمد شركة
العرض التجاري "Méga Quizz SMS" المنظم على امتداد 3 أشهر مع رصد جوائز مالية وعينية تتمثل
خاصة في مبالغ نقدية تتراوح بين 10 آلاف دينار ومائة ألف دينار وسيارة من نوع Golf 7، مشيرة الى أن
الفصل 3 من القانون عدد 62 المؤرخ في 9 جويلية 2002 المتعلق بالألعاب الترويجية يمنع تنظيم هذه
الأخيرة إذا كانت تفرض على المشارك مساهمة مالية سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة، باعتبار وأن
شرط الارسالية القصيرة المطلوب ارسالها للمشاركة في اللعبة الترويجية المنظمة من قبل المشغل العيني
يمثل مساهمة مالية غير مباشرة، مشددة على أن تحديد قيمة الجوائز القصوى بمائة ألف دينار يعتبر
مخالفا لقرار السيد وزير التجارة المؤرخ في 19 جويلية 2006 الذي اقتضى في فصله الثاني بأنه "يجدد
القيمة القصوى للجائزة الواحدة المرصودة للألعاب الترويجية بخمسة وعشرين ألف دينار (25.000
دينار) باحتساب الأداءات"، واعتبرت العارضة حسب دعواها أن المخالفات المرتكبة من طرف خصيمتها
تمثل مساسا بقواعد المنافسة النزيهة من خلال محاولة الشركة المطلوبة استقطاب حرفائها عبر اغرائهم

بالريح الوفير مما أضر بالمصالح المالية للاتصالات تونس، منتهية الى طلب الاذن بالإيقاف الفوري للعبة الترويجية "Méga Quizz SMS" موضوع الدعوى والزام المدعى عليها بالكف عن ترويجها وسحب كل الوسائط الاشهارية المتعلقة بها وتسيط العقوبات المناسبة على المدعى عليها طبقا لما نصت عليه أحكام الفصل 74 من مجلة الاتصالات.

وبعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون عدد 01 لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون عدد 46 لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون عدد 01 لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 وبقانون عدد 10 لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013 وخاصة الفصول 63 و 65 جديد و 67 جديد و 68 جديد و 74 جديد منه.

وبعد الإطلاع على الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 المتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر عدد 53 لسنة 2014 المؤرخ في 10 جانفي 2014.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 54 الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها الذي ألقى القرار عدد 159 المؤرخ في 20 ديسمبر 2012 والمتعلق بالمبادئ التوجيهية المنظمة للعروض التجارية.

وبعد الإطلاع على المراسلة عدد 922 الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 02 ماي 2016 والتي وجه بمقتضاها نسخة من عريضة الدعوى الى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

وبعد الإطلاع على المراسلة عدد 929 الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 02 ماي 2016 والتي وجه بمقتضاها نسخة من عريضة الدعوى إلى شركة لتمكينها من تقديم ردودها حول القضية المرفوعة ضدها.

وبعد الإطلاع على المقرر عدد 135 الصادر عن رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 06 ماي 2016 والذي عين بمقتضاه السيدة بشرى بن ناجي مقرا في القضية.

وبعد الاطلاع على جواب شركة " على عريضة الدعوى المرفوعة ضدها والوارد على الهيئة بتاريخ 07 جوان 2016 .

وبعد الإطلاع على تقرير ختم الأبحاث المؤرخ في 12 سبتمبر 2016 والمحال على طرفي النزاع وفق الصيغ التي اقتضاها الفصل 68 من مجلة الاتصالات.

وبعد الاطلاع على ملحوظات " على تقرير ختم الأبحاث والوارد على الهيئة بتاريخ 08 نوفمبر 2015 .



وبعد الاطلاع على بقية مذكرات الملف، وعلى ما يفيد استدعاء الطرفين لجلسة يوم 21 ديسمبر 2016 وفيها حضرت السيدة أ. في حق المدعية وتمسكت بملاحظات المظروفة بملف القضية، وحضر السيد. في حق المدعى عليها. وقدم تفويضا صادرا عن ممثله القانوني وتمسك بطلباته المظروفة بملف القضية.

اثر ذلك وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي:

من حيث الشكل:

حيث قدمت الدعوى ممن له الصفة والمصلحة ووفقا للصيغ المنصوص عليها بمجلة الاتصالات لذلك تعين قبولها شكلا.

من حيث الأصل:

حيث كانت الدعوى تهدف الى الحكم بما سلف بسطه.

وحيث قدمت العارضة تأييدا لدعواها محضر معاينة محرر من طرف عدل التنفيذ الأستاذ بتاريخ 13 أفريل 2016 تحت عدد 49994 تضمن معاينة للعبة الترويجية محل النزاع مدرجة بالصفحة الرسمية لشركة "أوريدو تونس" بالإضافة لصورة من الاعلان الاشهاري مستخرجة من الموقع الرسمي.

وحيث تمسكت المدعى عليها في جوابها على عريضة الدعوى بعدم اختصاص الهيئة بالنظر في نزاع الحال معتبرة أن الفصل 16 من القانون عدد 62 المؤرخ في 09 جويلية 2002 نص على أنه "يقع تتبع ومعاينة المخالفات لأحكام هذا القانون من قبل أعوان المراقبة الاقتصادية وأعوان الضابطة العدلية وأعوان الترابيب البلدية." مشيرة الى أن الهيئة الوطنية للاتصالات سبق لها وأن اعتبرت صلب قرارها في القضية عدد 18 المؤرخ في 26 ديسمبر 2008 أنها غير مختصة بالنظر في الأمور المتعلقة بالألعاب الترويجية مما يتوجه معه التصريح بعدم الاختصاص، مضيفا أن المشاركة في اللعبة الترويجية موضوع النزاع لا تفرض على المشارك أية مساهمة فيها بمجرد التوجه لإحدى مغازات التابعة للشركة المطلوبة وتعمير استمارة مشاركة أو إرسال طلب مشاركة مجاني بدون الزام الشراء الى العنوان الكائن بالمقر الاجتماعي لشركة أو لإحدى المغازات التابعة للشركة، مؤكدة على احترامها لكافة طرق وشروط تنظيم الألعاب الترويجية المنصوص عليها بالقانون عدد 62 المؤرخ في 09 جويلية 2002، طالبة من الهيئة الحكم برفض الدعوى بصفة أصلية لعدم الاختصاص وعدم سماع الدعوى بصفة احتياطية.

وحيث اعتبر المقرر أن أصل النزاع تعلق بمسألة أساسية تمثلت في تحديد اختصاص الهيئة في مجال تنظيم الألعاب الترويجية، مضيفا أن تدخل الهيئة يتحدد وفق فقه قضائها عند ارتباط الألعاب الترويجية التي يتم اسدائها بخدمات الاتصالات وذلك حسب مقتضيات الفصل 67 من مجلة الاتصالات الذي حدد اختصاص الهيئة الوطنية للاتصالات في مادة فض النزاعات في الدعاوى المتعلقة بخدمات الاتصالات، منتهيا الى أنه طالما تعلق النزاع بإحدى الخدمات الخاضعة لرقابة ولعدم تأثير الخدمة على المنافسة بين الأطراف من جهة ونظرا لتمسك العارضة بمخالفة المدعى عليها للقانون عدد 62 المؤرخ في 09 جويلية

2002 المتعلق بالألعاب الترويجية فإن المسألة المثارة باتت خارجة عن مرجع نظر ويتجه تفرعاً على ذلك التصريح بعدم اختصاص الهيئة بالنظر في القضية الراهنة.

وحيث لم تبد ملحوظاتها الكتابية حول تقرير ختم الأبحاث.

حيث تمسكت المدعى عليها في ردها على تقرير ختم الأبحاث عن بما تضمنه جوابها على عريضة الدعوى المرفوعة ضدها مؤيدة مقترح المقرر، معتبرة أنه تأسس على أسانيد واقعية وقانونية صحيحة طالبة بصفة أصلية الحكم برفض الدعوى لعدم الاختصاص وعدم سماع الدعوى بصفة احتياطية.

الهيئة

حيث يستشف من طلبات العارضة أن دعوى الحال ترمي الى الايقاف الفوري للعبة الترويجية " Méga Quiz SMS " والزام المدعى عليها بالكف عن ترويجها وسحب كل الوسائط الاشهارية المتعلقة بها وتسييل العقوبات المناسبة على المدعى عليها طبقاً لأحكام الفصل 74 من مجلة الاتصالات.

وحيث يستروح من ملف الدعوى أن نزاع الحال يتعلق بمسألة اختصاص الهيئة بالنظر في مجال تنظيم الألعاب الترويجية المنظمة بموجب القانون عدد 62 المؤرخ في 9 جويلية 2002.

وحيث حصر المشرع مجال تدخل الهيئة في النزاعات المعروضة على أنظارها بالفصل 67 من مجلة الاتصالات في دعاوى المتعلقة بالربط البيني وتقسيم الحلقة المحلية والموقع المشترك المادي والاستعمال المشترك للبنية التحتية وخدمات الاتصالات.

وحيث تبين أن النزاع في قضية الحال تعلق بتقديم خدمات تولت المدعى عليها اسدائها لحرفائها في اطار لعبة ترويجية مما يقتضي النظر في طبيعة هذه الخدمات إن كانت من صنف خدمات الاتصالات أو من صنف آخر.

وحيث عرف الفصل الثاني من مجلة الاتصالات مفهوم خدمة الاتصالات بكونها كل خدمة تؤمن للاتصالات بين طرفين أو أكثر.

وحيث اتضح أن اللعبة الترويجية موضوع النزاع وان تعلق موضوعها بإحدى خدمات الاتصالات على معنى الفصل 2 من مجلة الاتصالات إلا انها ليست خاضعة للرقابة المسبقة للهيئة الوطنية للاتصالات باعتبار وأن عملية توجيه ارسالية قصيرة تعد مجرد وسيلة للمشاركة في اللعبة الترويجية المذكورة ولا تؤدي الى تمتيع المشترك بامتيازات تفاضلية مرتبطة بالخدمات التي يوفرها مشغلو الشبكات العمومية للاتصالات والمفتوحة على المنافسة فيما بين بقية المتداخلين في سوق الاتصالات.

وحيث أن الخلاف القائم في القضية الراهنة تعلق موضوعه بنشاط أخضعه المشرع صراحة لنظام قانوني مستقل عن الأحكام التشريعية والترتيبية في ميدان الاتصالات باعتبار وأن القانون عدد 62 المؤرخ في 09 جويلية 2002 قد حدد الهيكل المختص بتنظيم ومراقبة الألعاب الترويجية وتميذي احترام المنظمين للشروط الشكلية والموضوعية المستوجبة.

وحيث يستخلص أن نزاع الحال يخرج عن مرجع النظر الحكمي للهيئة الوطنية للاتصالات لعدم تعلقه بأحد مواضيع المنصوص عليها صلب أحكام الفصل 67 من مجلة التنظيمات.

ولهذه الأسباب

قررت الهيئة الوطنية للاتصالات رفض الدعوى لعدم الاختصاص.

وصدر هذا القرار بتاريخ 21 ديسمبر 2016 عن الهيئة الوطنية للاتصالات المترتبة من السادة:

هشام بسباس: رئيس

جعفر الربعاوي: نائب رئيس الهيئة

الحبيب عبد السلام: عضو قار

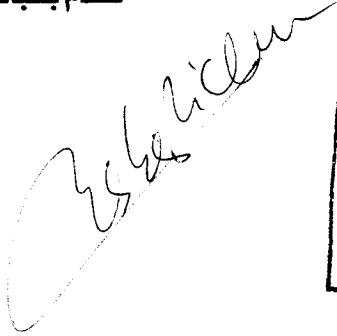
محمد نوفل فريخة: عضو

كريم بن كحلة: عضو

محمد الطاهر الميساوي: عضو

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

هشام بسباس



عملا بالفصل 75 من مجلة الإتصالات
يضيفي رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات
الصيغة التنفيذية على هذا القرار
الإمضاء
رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات